الأمم المتحدة

A/59/PV.60

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٦٠
الثلاثاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موسامباشيم (زامبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٦٣ من جدول الأعمال

الحالة في أراضي أذربيجان المحتلة

مشروع القرار (A/59/L.32)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد إلمار ماماديياروف، وزير خارجية أذربيجان، لعرض مشروع القرار **A/59/L.32**.

السيد ماماديياروف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر الجمعية العامة على تأييد مبادرتنا لمعالجة الحالة في أراضي أذربيجان المحتلة. وقد عزز تأييد الجمعية إيمان أذربيجان بصلاحية المبادئ الأساسية المتأصلة في الميثاق الذي بنظّم هذه المنظمة الموقرة.

في عام ١٩٩٣، نظرت الأمم المتحدة في قضية احتلال أراضي أذربيجان وأعربت عن تأييدها لجهود مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتسوية الصراع وفقا لمعايير ومبادئ القانون الدولي. ومنذ ذلك الحين، شهدت عملية المفاوضات التي تزعمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعض الإنجازات والإخفاقات على مدى أكثر من عقد من الزمن. وقرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) المتخذة رداً على احتلال أراضي أذربيجان تظل القاعدة الأساسية لتسوية الصراع مع أرمينيا. ومن خلال القرار ١١٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والمعنون ''المساعدة الدولية الطارئة للاجئين والأشخاص المشردين في أذربيجان''، أسهمت الجمعية العامة في تخفيض وطأة الحالة الإنسانية الطارئة في بلدنا.

يتضح جليا أن احتلال جزء كبير من أراضينا والعبء الإنساني الكبير قد جعلا أذربيجان أكثر الأطراف اهتماما بتحقيق سلام مبكر وفعال. والتزام أذربيجان الثابت طوال العقد الماضي بوقف إطلاق النار قد أظهر أن التسوية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-62130 (A)
0462130

السلمية للصراع هي سبيلنا المفضل لكفالة أن تعيش أمم المنطقة في سلام.

عقدت مؤخرا أربع جولات من الاجتماعات بين وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان في براغ بمساعدة الرؤساء المشاركين لمؤتمر مينسك وبعثت بعض الآمال. وتمكنا أثناء الاجتماعات من مناقشة القضايا الرئيسية للتسوية التي نأمل في تحقيقها، بما في ذلك إعادة جميع الأراضي المحتلة إلى أذربيجان مما يمكن السكان المشردون من العودة إلى ديارهم في أمن وكرامة، واستعادة وسائل النقل ووسائل الاتصال الأخرى، وإنشاء علاقات طبيعية بين أرمينيا وأذربيجان، والتسوية التدريجية للقضايا السياسية المتعلقة بالصراع.

وبينما كانت المفاوضات تتواصل، شعرنا بقلق من جراء المعلومات ذات المصداقية بشأن النقل المتزايد للمستوطنين إلى أراضي أذربيجان المحتلة من الأماكن التي تم فيها التطهير العرقي لـ ٧٥٠ ٠٠٠ أذربيجاني. وعلى الرغم من أننا قد أبلغنا عن هذه الحقائق في الماضي، فقد كانت هناك حالات متفرقة منها. والآن اتسع نطاق عمليات النقل هذه واكتست طابعا منظما وأصبحت تدار من خلال برنامج رسمي لجمهورية أرمينيا يعرف باسم ''العودة إلى كاراباخ''. وتشرف على البرنامج إدارة الهجرة واللاجئين في حكومة أرمينيا، وتموله يريفان في الأساس من خلال ميزانية مخصصة لنظام ناغورني كاراباخ الانفصالي.

ولهذا الغرض أشركت حكومة أرمينيا منظمات مختلفة تستخدم أموالها لإنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة تتضمن، بالإضافة إلى منطقة ناغورني كاراباخ، مقاطعات أذربيجان المجاورة لاشين وكلبجار وزانغيلان وجابرال.

وقد ظهرت الحالة الأكثر مدعاة للقلق في مقاطعة لاشين المحتلة، التي كان يسكنها أذربيجانيون قبل الصراع. ونتيجة لتنفيذ برنامج المستوطنات، يسكن في هذه المنطقة الآن حوالي ١٣ ٠٠٠ أرميني. وفي إطار تلك السياسة، يطلق الجانب الأرميني أسماء أرمينية وهمية، بدلا من الأسماء الأصلية، على البلدات والقرى في الأراضي المحتلة.

وتعلن صراحة المنظمات الأرمينية في الشتات المشاركة في البرنامج السابق الذكر أن غرضها الرئيسي هو تسهيل توفير البنية التحتية للمهاجرين الأرمينيين في ناغورني كاراباخ واستعمارها. ومن أجل إنشاء المستوطنات، تعبئ الحكومة الأرمينية قواتها المسلحة وتنشرها في أراضي أذربيجان المحتلة. وبذلك شاركت تلك القوات في إنشاء مستوطنتين جديدتين في منطقة كلبجار المحتلة.

وهناك أيضا عدد من المصادر الرسمية الدولية التي تؤكد نقل المستوطنين. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٣ عن أذربيجان إلى أن ''المهاجرين الأرمينيين من الشرق الأوسط وأماكن أخرى قد استوطنوا أجزاء من ناغورني كاراباخ ومن المحتمل أراض أذربيجانية أخرى تحتلها القوات الأرمينية''. وأشار بالتحديد الممثل الشخصي لرئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تقاريره الأخيرة إلى ذلك البرنامج الذي يتوخى أن يتضاعف مرتين عدد السكان الأرمينيين في الأراضي المحتلة.

وعلاوة على ذلك، تعزز أرمينيا أيضا احتلالها للأراضي الأذربيجانية من خلال سياسة اقتصادية ومالية نقدية، حيث أن المصرف المركزي لأرمينيا ينظم النظام المصرفي للحكم العميل المنشأ في الأراضي المحتلة.

ويصور عدد مجلة ''الإيكونوميست'' الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ منطقة ناغورني كاراباخ على أنها ''لا تعد كيانا مستقلا بقدر ما هي امتداد لأرمينيا. فالجيش مدمج بعمق مع جيش أرمينيا، والعملة المستخدمة هي الدرام الأرميني، والسيارات تحمل لوحات أرمينية''.

ومثلما أذاع راديو أوروبا الحرة/راديو الحرية، تطبق السلطات الأرمينية تدابير محددة لتشجيع مئات المهاجرين من إيران ولبنان وفرنسا والولايات المتحدة. ويتلقى المستوطنون عادة دعما من الدولة لتجديد منازل الأذربيجانيين المطرودين أو لبناء منازل جديدة، بما في ذلك استرداد نفقات الانتقال. وهم معفون من دفع الضرائب ويدفعون أسعارا منخفضة جدا للخدمات العامة. ويحصلون على ٦ ٠٠٠ متر مربع من الأرض لكل فرد، وقرض لمدة ٢٠ عاما بفائدة قدرها ٠,٥ في المائة لكل أسرة. ويمكن للمستوطنين الجدد الذين هم في سن التجنيد في الجيش تأخير خدمتهم العسكرية لمدة سنتين.

وقدمت أذربيجان بالفعل معلومات شاملة في هذا الصدد للجمعية العامة، في الوثيقة A/59/568. ويحدوني الأمل في أن تكون قد أتيحت فرصة للجمعية لتقييم الآثار البعيدة المدى للبرنامج وللمستوطنات التي أنشئت بالفعل في الأراضي المحتلة. ويتصور البرنامج زيادة للسكان الأرمن في الأراضي المحتلة من أذربيجان إلى ما يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٠، بينما كان عدد الأرمن الذين يقطنون قبل الصراع في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان بالكاد يبلغ ١٢٠ ٠٠٠ شخص.

وسياسة الاستيطان غير القانونية هذه والممارسات التي تقوم بها أرمينيا تنتهك بشكل واضح القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩. وتلك الإجراءات التي تقوم بها أرمينيا تعوق التسوية السياسية للصراع وتؤدي إلى تقويض مصداقية جهود الوساطة التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن الواضح أنها إجراءات ترمي إلى الإخلال بنتائج تلك الجهود وفرض الأمر الواقع على أذربيجان. ويكشف طابع الإصرار والقصد المسبق لإجراءات أرمينيا – التي تقوم في الواقع بتنفيذ القرارات التي اتخذها برلمان أرمينيا وحكومتها في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بشأن ضم منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان إلى أرمينيا – زيف ادعاءات أرمينيا بعدم التدخل في احتلال أراضي أذربيجان. وهناك دليل لا يمكن إنكاره على محاولات أرمينيا إدماج ناغورني كاراباخ وغيرها من المناطق المحتلة من أذربيجان في أرمينيا.

وبالرغم من أن أرمينيا تؤكد – بالأقوال – إدارتها السياسية لتسوية الصراع بالوسائل السلمية فهي، في الواقع، بإيحاء وتوجيه القرارات المذكورة آنفا، تواصل بشكل عدواني الطعن في سلامة أراضي أذربيجان وسيادتها، وهو الأمر الذي يدركه العالم بأسره. وأرمينيا في اتباعها لسياسة ضم أراضي أذربيجان، تموّه نفسها بوصفها مهتمة بشكل صادق بعملية السلام.

وإذا قمنا بتحليل السلسلة الكاملة للأحداث، بدءا بقرارات أرمينيا التشريعية والتنفيذية التي تحرض على الضم، ومواصلة بالاحتلال الفعلي لأراضي أذربيجان لكي تبلغ الأحداث ذروتها بنقل المستوطنين إلى تلك الأراضي، فيمكننا أن نستخلص بشكل منطقي أن أرمينيا، التي تعمل مع الإفلات من العقاب، هي في المرحلة النهائية لتنفيذ هدفها الخفي، وهو تحقيق مطالبها الإقليمية فيما يتعلق بأذربيجان.

وفي ظل هذه الظروف، وجهت أذربيجان في العديد من المناسبات نداء إلى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والرئيس المشارك لمؤتمر مينسك والمؤسسات ذات الصلة الأخرى. وكرس الرئيس علييف، في خطابه إلى الجمعية العامة في وقت مبكر هذا العام، اهتماما خاصاً للتطورات الخطيرة في الأراضي المحتلة من أذربيجان. ومن هذه المنصة، ناشد الرئيس علييف الدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان إنهاء أرمينيا لهذه الأنشطة. وما زالت الحالة تزداد سوءا واضطرت أذربيجان، في النهاية،

إلى أن تطلب إلى الجمعية أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون ''الحالة في الأراضي المحتلة من أذربيجان''.

وقدمت أذربيجان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.32، في إطار البند ١٦٣ من جدول الأعمال. ويهدف مشروع القرار إلى تهيئة الظروف المواتية لمواصلة المفاوضات. ونحن في الأمم المتحدة إذ نفعل ذلك، لا نعتزم أن نحل مشكلة التسوية السياسية للصراع في سياق الأمم المتحدة. ولا نحاول أن نشرك الجمعية العامة في النظر في مسائل تسوية الصراع. إن هذه المسألة تتعلق بالحالة الراهنة، التي تعوق عملية مفاوضات السلام ويمكن، إذا استمرت، أن تؤدي إلى وقوع كارثة إنسانية.

ومشروع القرار الذي قدم لنظر الجمعية متوازن وبناء. وهو يستند إلى مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي والأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن. ويعبر مشروع القرار عن دعم الجمعية العامة القوي لجهود الوساطة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويتضمن مشروع القرار أحكاما محددة تتعامل مع الحالة الراهنة، التي تعرض للخطر التسوية السلمية للصراع.

ووصلت المفاوضات الآن إلى منعطف حرج. وتدعو الحاجة إلى أن نتخذ جميعا تدابير فورية وكافية. وسيكون للنظر الجاري حالياً في البند والرد الحسن التوقيت دور جوهري. ولا بد أن تتخذ أرمينيا تدابير عاجلة وغير مشروطة وفعالة لوقف وعكس نقل المستوطنين إلى الأراضي المحتلة لأذربيجان. ويجب على حكومة أرمينيا أن تعطي ضمانات واضحة وقوية بأنها لن تواصل اتباع تلك السياسات والممارسات غير القانونية.

ومن جانبنا، فإنني سأستمر في اتخاذ كل التدابير الدبلوماسية الممكنة بغية إنهاء هذه التطورات الخطيرة في الأراضي المحتلة لأذربيجان. وقد أتيت إلى هنا من برلين، حيث عقدت اجتماعا، تفضلت بتنظيمه حكومة ألمانيا، مع وزير خارجية أرمينيا. كما أنني على اتصال بالرئيس المشارك لمؤتمر مينسك بهدف مواصلة المفاوضات على أساس اجتماعات براغ. وسنحاول أن نستكشف جميع الطرق وأن نستخدم كل نوافذ الفرصة قبل البت في مشروع القرار. وتدعو الحاجة إلى الاهتمام المستمر للجمعية ودعمها في هذا الأمر بينما تجرى المشاورات. وسأبلغ الجمعية بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد.

السيد جينغيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): إن تركيا ما فتئت ثابتة في دعمها للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لصراع ناغورني كاراباخ على أساس المبادئ الأساسية للقانون الدولي وسلامة أراضي أذربيجان والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن وعلاقات حسن الجوار. وفي ذلك الصدد، فإننا أيدنا بشكل نشط كل مبادرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك الرامية إلى تحقيق الهدف السامي المتمثل في السلام. كما أننا شجعنا جميع الأطراف المعنية على التوصل إلى تسوية بينما قمنا بتسهيل عمل تلك المجموعة، التي ظللنا عضوا فيها منذ إنشائها.

ويقتضي الجانب الإنساني لصراع ناغورني كاراباخ اهتمام المجتمع الدولي. ولكن، للأسف، حتى هذا اليوم يشكل هذا الصراع عائقا خطيرا أمام تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتعاون الإقليمي في جنوب البلقان. وفي الوقت نفسه، يمنع الصراع المنطقة الأوسع من التمتع بالعديد من الفوائد التي ستنجم بالتأكيد من التوصل إلى تسوية للصراع.

وهذه الجمعية تدرك تماما سبب إجراء هذه المناقشة هنا اليوم. وهذه ليست محاولة بأي حال من الأحوال لإعاقة أو تكرار عملية مينسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي العملية التي تشكل الأساس لمعالجة هذه المسألة. وعلى

العكس، إن هذه دعوة إلى دعم تلك العملية ذاتها. وينبغي للجمعية أن تدرك مناقشة اليوم على حقيقتها، وهي أنها صرخة إحباط ناجمة من أعوام من القنوط الذي يقاسيه، على أساس يومي لما يزيد على عقود، من يتأثرون بشكل مباشر بهذا الصراع المطول. وبالتالي فقد حان الوقت للمجتمع الدولي كي يدرك أخطار المعاناة البشرية المطولة والمخاطر الكامنة في ترك الصراعات لتلتهب.

ولقد شهدنا العديد جدا من المشاكل التي، باستمرارها دون حل، تعود في نهاية المطاف لكي يخيم شبحها علينا جميعا. وشهدنا كيف أن الأشخاص المشتبكين في حالات الصراع المطولة والمتروكين لحالهم وحدهم، فشلوا – يا للحسرة – في تحقيق السلام. وبهذا الفهم فإننا نعلن عن دعمنا لإيفاد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعثة متعددة الجنسيات لتقصي الحقائق، والإبلاغ عن جميع جوانب الحالة في الأراضي المحتلة لأذربيجان. ونعتقد أن ذلك سيؤثر بشكل بنَّاء على جهود مجموعة مينسك.

ومن هذا المنطلق نود أن نطالب جميع الأطراف المهتمة بأن تنخرط بشكل أكثر كثافة في عملية مينسك. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا استعداد بلدي، بوصفه عضوا في مجموعة مينسك، لتقديم دعمه الكامل والنشط بهدف التوصل إلى حل سلمي وقابل للتطبيق.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): قبل حوالي شهر بدأت الجمعية العامة مناقشة الشواغل إزاء الحالة في ما تُسمى بالأراضي المحتلة في أذربيجان. وتم ذلك تحت ذريعة الطابع الملحّ للحالة، وباستخدام ثغرات إجرائية، وبدون أي إثبات لحجة الطابع الملحّ هذه وبدون أية معلومات صحيحة من الناحية الواقعية. وإدراج بند جديد في جدول الأعمال لم يحظ بتأييد الأغلبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة وعارضه أيضا الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي الهيئة التي ما فتئت تعالج الصراع في ناغورني كاراباخ والمناطق المحيطة بها لمدة ١٢ عاما. وأعلن الرؤساء المشاركون أن الحالة الراهنة في المنطقة لا تفي بالطابع الملحّ والطابع المهم للحالة، وأن المبادرة الحالية ذات أثر سلبي. وبعض البلدان، رغم تأييدها للاقتراح الأذربيجاني، أظهرت حساسية تجاه النقل المزعوم لمستوطنين إلى الأراضي المحتلة.

ولقد أعلنت أرمينيا بوضوح، وتود أن تؤكد مجددا، أنه لا توجد سياسة استيطان رسمية يجري تنفيذها، ولا توجد أية وثيقة أو تقرير من أي نوع لإثبات المزاعم التي تطلقها أذربيجان. وتعارض أرمينيا بشدة مبادرات أذربيجان هذه، حيث أن الآلية القائمة داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تسمح تماما بالمعالجة الفعالة لكل الشواغل التي تثيرها أذربيجان. ولكن حكومتي قررت، بطريقة بنَّاءة وبغية تهدئة كل الهواجس المعلنة، أن تقترح تسهيل إرسال فريق لتقصي الحقائق ضمن إطار مجموعة مينسك لتقييم الوضع على أرض الواقع.

فلنشهد كيف ستحاول أذربيجان معالجة همومها بالذات. فمن خلال تقديم مشروع القرار (A/59/L.32) بوصفه وثيقة متوازنة لا يُقصد بها التدخل في آليات مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يحاول صائغوه في الوقت نفسه تقديم أجوبة من وجهة نظر واحدة لكل عناصر حزمة المفاوضات تقريبا، وهي مركز ناغورني كاراباخ، ومسائل الأذربيجانيين اللاجئين والمشردين داخليا، والأراضي.

وتحاول أذربيجان أن تقدم مشروع قرارها من منظور قوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني. إن بلدا انتهك بنفسه تلك القوانين من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠ – زمن السلم – عن طريق ارتكاب المذابح ضد الأرمن التي

خُطط لها بدقة ونُفذت بطريقة منهجية في عاصمتها باكو وفي مدينتي سومغيت وغانكا، تحاول أن تخفي أفعالها من خلال التطبيق الانتقائي للقانون الإنساني الدولي. إنها تحصر تطبيق عودة اللاجئين إلى منطقة الصراع على الأذربيجانيين العرقيين وحدهم، وتتجاهل عمداً حقوق أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ أرميني في إطار نفس تلك القوانين، خاصة أولئك المنحدرين من منطقة شاهوميان الكاثوليكية الرومانية القريبة، ومن غيتاشين ومارتاكيرت الشمالية. فلقد صودرت منازلهم وأعاد احتلالها أذربيجانيون عرقيون.

ورغم نداءات أذربيجان المستمرة من أجل التقيد بالقانون الإنساني إلا أنها هي التي تعيق باستمرار أي نوع من المشاركة أو العمليات الإنسانية الدولية في ناغورني كاراباخ، وبالتالي فإنها تنتهك تلك القوانين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهي تحاول تضليل الجمعية وتبرير شواغلها على أساس اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، رغم وقف المواجهة العسكرية قبل أكثر من عشر سنوات. ولا يمكن النظر في أية مادة أخرى في تلك الاتفاقية في الوقت الحالي فيما يتعلق بالسكان الأرمن الأصليين في ناغورني كاراباخ وسلطاتها.

إن أذربيجان تطلق مزاعم بدون أدلة بالنسبة إلى ناغورني كاراباخ، إذ تزعم أنها ملاذ آمن لكل الشرور المحتملة في عالمنا المعاصر. ولكن عندما تدعو سلطات ناغورني كاراباخ وأرمينيا أفرقة دولية لتقصي الحقائق من أجل التحقق من طبيعة تلك المزاعم، تضع أذربيجان كل أنواع العراقيل أمام إرسال مثل هذه البعثات. وتحاول أذربيجان على أساس الشواغل المصطنعة أن تضفي الصبغة الرسمية على مزاعمها التي ليس لها أي أساس من الصحة على الإطلاق من خلال تحريف أحكام قرارات مجلس الأمن والتفسير الانتقائي لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

وتتجنب أذربيجان في مشروع قرارها الإشارة إلى المبدأ الأساسي المعترف به عالميا في القانون الدولي – وهو حق الشعب غير القابل للتصرف في تحديد المصير – رغم أنه المسألة الجوهرية في صراع ناغورني كاراباخ. وتتناسى أذربيجان بما يرضيها أن قرارات مجلس الأمن تتكلم عن قوات أرمينية محلية وتدعو إلى حرية وصول جهود الإغاثة الدولية بلا عائق واستعادة الارتباط بالمنطقة في مجالات الاقتصاد والنقل والطاقة. ولم تنفذ أذربيجان أبدا أيا من أحكام قرارات مجلس الأمن الأربعة تلك التي تذكرها مراراً وتكراراً.

والحصار المستمر لناغورني كاراباخ الأرمينية مجرد مثال واحد على ذلك. كما أن أذربيجان تتجاهل عمدا حقيقة أن أرمينيا على وجه التحديد مطالبة في قرارات المجلس باستخدام نفوذها للتشجيع على الحل السلمي لصراع ناغورني كاراباخ – وهو مافتئ بلدي يفعله ضمن مجموعة مينسك.

وتحاول أذربيجان من خلال مشروع قرارها فصل مسألة ما تُسمى بالأراضي المحتلة عن مجمل رزمة المفاوضات. ولكنها تخفق في الاعتراف بأن تلك الأراضي خضعت لسيطرة أرمن ناغورني كاراباخ نتيجة للحرب التي شنتها أذربيجان في محاولة لإحباط الطموحات السلمية لشعب ناغورني كاراباخ في تقرير المصير. واليوم، فإن تلك الأراضي هي حزام أمني يطوق ناغورني كاراباخ.

ونظرا لجهود القمع العسكرية في السنوات الأخيرة، وكذلك الحرب الكلامية التي تشنها القيادة الأذربيجانية الحالية، لا يمكن حل قضية تلك الأراضي إلا إذا كان هناك حل لمركز ناغورني كاراباخ وما لم يتم توفير الضمانات الأمنية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن مرة أخرى أن ناغورني كاراباخ لم تكن أبدا جزءا من أذربيجان المستقلة. فلقد أثبت شعب ناغورني كاراباخ حقه في أن يعيش حرا وآمنا على أرضه، من الناحية القانونية – عن طريق الاستفتاء الذي أُجري عام ١٩٩١ تمشيا مع التشريعات السوفياتية القائمة آنذاك تماما – ومن الناحية الأخلاقية، عن طريق الدفاع عن ذلك الحق في الحرب التي شنتها أذربيجان عليه.

وينبغي تحقيق السلام أولا وقبل كل شيء بين ناغورني كاراباخ وأذربيجان، التي رفضت كل اقتراح للسلام قدمته مجموعة مينسك خلال السنوات الست الماضية. فأذربيجان لا تهتم بالحل السلمي لصراع ناغورني كاراباخ. فكلامها الذي يشجع على القتال بشكل متزايد ويحرض على كراهية الأرمن في أذربيجان يشهد بوضوح على حقيقة نوايا قيادتها الحالية.

إن مشروع القرار الأذربيجاني يهدف إلى نسف المفاوضات الجارية داخل مجموعة مينسك وتحويل جهود المجتمع الدولي إلى عمليات موازية. ومن شأن ذلك أن يسمح لأذربيجان بالمناورة بين تلك العمليات دون أن تلتزم بتسوية نهائية للصراع، وهي تستخدم في ذلك الأمم المتحدة والجمعية العامة لتحقيق ذلك الهدف. فينبغي عدم تأييد مبادرة أذربيجان لتفكيك عملية السلام.

السيدة مور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): إنني أتكلم باسم الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك – الاتحاد الروسي، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المسألة المثارة اليوم هي من المسائل التي اشتركت فيها منذ أمد طويل على نحو مسؤول وفعلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال مجموعة مينسك بصفة خاصة، وذلك بالمساعدة على إيجاد حل عادل ودائم. وأود أن أشير إلى أن مجموعة مينسك شجعت خلال الأشهر القليلة الماضية ما يعرف بعملية براغ، التي تتألف من اجتماعات بين وزيري خارجية أذربيجان وأرمينيا. وقد أدت عملية براغ بالفعل إلى مناقشات مثمرة بين الطرفين.

ومنذ شهرين، اقترح رئيسا مجموعة مينسك المشاركان على رئيسي أرمينيا وأذربيجان إطاراً للمفاوضات المقبلة، وهما ينتظران ملاحظات الطرفين. ولا يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إحراز تقدم إلا في مناخ من الثقة بين الأطراف. وأي شيء في اتجاه بناء الثقة وتجنب الانقسام في الجمعية العامة أمر مفيد.

وتثير أذربيجان شواغل محددة مرتبطة بالحالة في ناغورني كاراباخ. ونرى أن تلك الشواغل يمكن التصدي لها بشكل كامل بالصيغة الحالية. وكخطوة أولى، يمكن اعتبار بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتقصي الحقائق وسيلة لمعالجة هذه المسألة. ونحث الطرفين على اتخاذ خطوات مؤدية إلى تسوية سياسية للصراع، بما في ذلك من خلال الاستمرار في المفاوضات بالتعاون مع الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة للمنظمة.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وافقت الجمعية العامة على إدراج بند جديد في جدول الأعمال بعنوان ”الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان“ ضمن جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين. وترى باكستان أن الجمعية العامة اتخذت القرار الصائب، لأن لأي دولة عضو الحق في أن تطلب النظر في مسألة تراها هامة.

وفي حالة ناغورني كاراباخ، تؤيد باكستان تماماً التسوية السلمية للصراع عن طريق التفاوض، استناداً إلى المبادئ التي تمثلها الأمم المتحدة، بما فيها سيادة جميع الدول واستقلالها وسلامة أراضيها، ومبدأ تقرير المصير واحترام

قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقانون الإنساني الدولي. ولذلك تؤيد باكستان جميع الجهود الرامية إلى حل هذا الصراع بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية على الجهود التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ولا تزال باكستان تعتقد أن أفضل طريق للسلام في ناغورني كاراباخ هو من خلال الحوار السلمي الذي يدعمه المجتمع الدولي دعماً فعلياً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه، نظراً لأن المشاورات ما زالت دائرة بشأن مشروع القرار A/59/L.32، فسيؤجل البت في مشروع القرار المذكور إلى موعد قادم يعلن عنه.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦٣ من جدول الأعمال.

البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

(أ) **التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما**

تقريرا الأمين العام (A/59/224 و A/59/545)

(ب) **متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية**

تقارير الأمين العام (A/59/282 و Corr.1 و A/59/545)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية" (A/59/76 و Add.1 و Add.1/Corr.1)

رسالة موجهة من الممثلين الدائمين لجمهورية تترانيا المتحدة وفنلندا لدى الأمم المتحدة، يحيلان بها التقرير المعنون "عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع" (A/59/98)

مشروع قرار (A/59/L.30)

السيد شودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقاريره الرامية إلى تيسير المناقشات بشأن المواضيع المرتبطة ببعضها فيما يتعلق بمتابعة إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

منذ أربع سنوات، حين اعتُمد إعلان الألفية، أحاطت هالة من التفاؤل والأمل بمحاولاتنا الجماعية لإيجاد عالم يسوده السلام والعدل. ولم يهدأ بعد الشعور بالاغتباط الذي أوجده مقدم العولمة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وكانت المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما قد حددت إطاراً معيارياً تفصيلياً لتوجيه عملنا الجماعي. وأكد قادة العالم إيمانهم الكامل بقيم الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والاشتراك في المسؤولية، الواردة في إعلان الألفية. وبدا أن تعددية الأطراف هي نموذج المستقبل.

ثم هزت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والأحداث اللاحقة التصميم المشترك على تحقيق الأهداف

المشتركة ووحدة المقصد المشترك المستندة إلى القيم التي أعرب عنها في إعلان الألفية. وتركز اهتمام المجتمع الدولي على التهديدات الجديدة والناشئة للسلام والأمن الدوليين. ولقيت التهديدات الموجودة والمتمثلة في الفقر والمرض والظلم والتخلف قدراً أدنى من الاهتمام. وبدا أن الأهداف والقيم المشتركة التي أعربنا عن تأييدنا لها في إعلان الألفية تنحسر إلى الخلفية.

بيد أن أحداث الماضي القريب قد غيرت العالم من جديد. فمن الواضح الآن أن الحلول الجماعية والتعاونية أصلح لمواجهة التهديدات القائمة والناشئة. ولا يزال إعلان الألفية، بنهجه الشامل والمتوازن، ليس فقط سليماً بل وضرورياً لحشد المجتمع الدولي وراء الرؤية المتمثلة في عالم توحده قيم مشتركة وأهداف مشتركة، على النحو الذي يتجلى في إعلان الألفية. ويتحتم علينا في هذه الأزمنة الصعبة أن نعيد تأكيد إيماننا بضرورة تعزيز تعددية الأطراف، التي تؤدي فيها الأمم المتحدة دوراً محورياً.

ونرى من المشجع بعض عمليات تبشر بالخير. فقد أذكى مشروع الألفية الوعي بضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها للمواءمة بين الأنشطة التنفيذية والأهداف على الصعيد القطري؛ واستمر بذل الجهود لصوغ شراكات عالمية، بما في ذلك من خلال عمليتي مونتيري وجوهانسبرغ؛ ويستعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقيام بدور رئيسي في المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق رحب وفد باكستان بالفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وهو يتطلع إلى توصيات الفريق لمساعدتنا على استئناف حوار وتعاون حقيقيين على الصعيد الدولي بشأن أفضل الطرق لتحقيق الرؤية التي حددها قادتنا في إعلان الألفية.

ويرى وفد باكستان أن تعددية الأطراف التعاونية، التي تمارس بصفة رئيسية من خلال الأمم المتحدة وتستند إلى مبادئ الميثاق، لا تزال تمثل أفضل أمل لدينا لتحقيق الالتزامات المقطوعة في إعلان الألفية. ويجب علينا تعزيز الحلول السلمية والعادلة والدائمة للصراعات والمنازعات. كما يجب علينا أيضاً أن نظهر الإرادة السياسية اللازمة للتصدي للأسباب الجذرية لهذه الصراعات والمنازعات، ولا سيما الفقر والتخلف، فضلاً عن الظلم السياسي والاقتصادي داخل الدول وفيما بينها.

ويجب أن نضع رفاهية البشر وتنميتهم في صُلب جهودنا الجماعية. وسيوفر حدث ٢٠٠٥ الرئيسي الفرصة الأكثر مناسبة لتجديد التزامنا بتعددية الأطراف.

ونعتقد أن جوهر إعلان الألفية هو الأهداف الإنمائية للألفية التي عمقت الشراكة العالمية للمؤسسات والمنظمات الكبرى المشاركة في العمل التنموي في كل أنحاء العالم.

وينبغي للحدث رفيع المستوى في خريف ٢٠٠٥ أن يمكِّننا من الوقوف على التقدم الذي تم إحرازه في تحقيق الأهداف. وللأسف، فإن الوضع لا يوحي بالأمل كثيرا. قد لا يكون عدد كبير من البلدان النامية قادرا على تحقيق تلك الأهداف. كما أن أغلب البلدان المتقدمة النمو قصرت كثيرا عن الوفاء بالتزاماتها بالمساعدة على تحقيق الأهداف، وخاصة ما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المتفق عليها. ونأمل أن يحدد التقرير الوشيك للبروفيسور ساكس بشأن مشروع الألفية خطوات وتدابير ملموسة للمساعدة على تحقيق ليس مجرد الأهداف من ١ إلى ٧ المتعلقة بالقضاء على الفقر والنهوض

بالرعاية الصحية وحماية البيئة، وإنما كذلك الهدف ٨ الذي يدعو إلى تعميق التعاون الدولي من أجل التنمية.

ولقد أُحطنا علما بتقييم الأمين العام للتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. كما أُحطنا علما بملاحظته بأن انشغالنا بالتهديدات التي يشكلها الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل حجبت بشكل كبير قضايا أخرى، من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى الفقر المدقع وتدهور البيئة – بالرغم من الأثر الذي تخلّفه هذه القضايا على حياة مئات ملايين الأشخاص كل يوم. ونتفق معه على أنه من الأساسي مواصلة بذل الجهود لحل خلافاتنا، لأنه لا يمكن إلا لمجتمع دولي موحد أن يحقق بشكل فعال رؤية إعلان الألفية.

وسيشكل حدث ٢٠٠٥ مناسبة للتعامل مع برنامج العمل التنموي الدولي بطريقة شاملة، بما في ذلك الصلات غير القابلة للانفصام بين التنمية والسلام والأمن. ونأمل ألا يُستخدم الحدث سوى للدفع قدما بالحلول المشتركة لمشاكلنا الخاصة المشتركة.

وفي ما يتعلق بالجوانب التنظيمية لحدث ٢٠٠٥، يعتقد وفد باكستان أن العملية التحضيرية يجب أن توجهها ثلاثة أمور: الحذر والشمولية وتوافق الآراء. وعلينا أن نتحرك بحذر لكي لا تقود العملية طموحات البعض بدلا من المصالح الجماعية للأمم المتحدة. وعلينا أن نسعى إلى نهج شامل لاستنباط مجموعة متكاملة من القرارات؛ وعلينا أن نتخذ قرارات بتوافق الآراء من أجل إنشاء منظمة موحدة.

ولاحظنا في أحد البيانات أمس تفسيرا للفظة الحذر بأنها ''تمويه للخجل'' ويدعو إلى التحلي بـ ''الشجاعة''. ومن المأمول أن لا تحصر الدعوة إلى التحلي بالشجاعة في قضية واحدة خاصة، وإنما أن تكون منطبقة على قضايا أخرى هامة من مثل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتجارة والتمويل، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المتفق عليها، وإلغاء المعونات لمنتجات الدول النامية.

كما قيل إن لفظة ''شامل'' لا تعني بالضرورة ''التزامن''. وإذا تم قبول ذلك، ستكون هناك حاجة إلى ترتيب الأولويات حسب أهميتها. عندها سيتم إعطاء أولوية لاتخاذ قرارات مبكرة بشأن قضايا ذات أهمية جوهرية للبلدان النامية التي تشكل الجزء الأكبر من عضوية الأمم المتحدة. كما ذُكر أن هناك خطرا من أن التركيز بشكل أكبر على توافق الآراء قد يؤخر في بعض الأحيان جوانب التحسن المطلوبة للأمم المتحدة. وإذا كان توافق الآراء غير مرغوب فيه في بعض الأوضاع، فإننا سنحتاج عندها إلى أن نبقى ثابتين على هذا النهج ومنفتحين على إمكانية القرارات التي يجري التصويت عليها بشأن طيف واسع من القضايا التي تكتسي أهمية حاسمة لأغلبية أعضاء الأمم المتحدة. ومن الجائر أن نكون انتقائيين في اختيار القضايا حيث لا يجب أن يوجه توافق الآراء اتخاذ القرارات.

ونتفق مع العديد من الأفكار التي اقترحها الأمين العام في تقريره عن الجوانب التنظيمية لحدث ٢٠٠٥ (A/59/545) ونؤيد النهج الشامل الذي حدده. ونتفق مع اقتراحه القاضي بعقد مؤتمر القمة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. كما نتفق معه على أن مؤتمر القمة يمكن أن يسير على نهج بنية وهيكل مؤتمر قمة الألفية، بعقد جلسات عامة وأربع موائد مستديرة تفاعلية. وينبغي أن تغطي موضوعات الموائد المستديرة برنامج عمل مؤتمر القمة برمته لكي يكون بإمكان قادة العالم مناقشة استعراض متكامل لكل القضايا المترابطة.

وفي ما يتعلق بالعملية التحضيرية، نتشاطر وجهة النظر التي تم التعبير عنها على نحو واسع بأن العملية يجب أن

تكون مفتوحة وشاملة للجميع وشفافة، وبأنه يجب أن تسفر عنها مجموعة متكاملة وحيدة من القرارات. وعلى رئيس مجلس الأمن أن يوجه العملية، ويمكنه أن يعيّن ميسرين معنيين بموضوعات وقضايا محددة حسبما وعندما يكون ذلك مطلوبا.

في رأينا، لن يكفي مؤتمر القمة أن يتبنى إعلان جدول أعمال. ويجب أن تتضمن الوثيقة النهائية قرارات ملموسة بشأن قضايا ذات أهمية حيوية لأعضاء الأمم المتحدة على نطاق واسع. وبالتالي يجب أن يكون جدول أعمال مؤتمر القمة شاملا ومتوازنا. وفي ذلك الصدد، سيكون من المهم أخذ آمال الدول النامية بعين الاعتبار، وهي التي تم التعبير عنها أمس في البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والذي نؤيده. وسيكون من الهام للحدث أن يركز على القضايا الإنمائية ويفضي إلى نتيجة يتفق عليها بين الحكومات تشمل الجميع وتركز على تنفيذ التزامات مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الأساسية والأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف الثامن.

ونعتقد أن على مؤتمر القمة أن يركز على الأهداف من ١ إلى ٧؛ والشراكة العالمية من أجل التنمية؛ والسلام والتنمية، ومن بينها قضايا السلام والأمن الدوليين، ومنع الصراعات، وبناء السلام، وحقوق الإنسان، والحكم السليم، وسيادة القانون في الشؤون الدولية والوطنية؛ وتعزيز الأمم المتحدة وتعددية الأطراف.

وفي ما يتعلق بمدخلات العملية، نتطلع إلى تلقي التقارير الأساسية الثلاثة: تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات للسلام والأمن؛ وتقرير السيد جيفري ساكس المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية؛ والتقرير الشامل للأمين العام المقرر إصداره في آذار/مارس ٢٠٠٥. ومن الأهمية الحاسمة أن تقدم أجهزة وهيئات الأمم المتحدة كذلك مدخلات موجزة في العملية التحضيرية. وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الذي تقع على عاتقه المسؤولية عن المتابعة المتكاملة لمؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، فضلا عن لجانها العاملة، بما فيها لجنة حقوق الإنسان ولجنة التنمية المستدامة – أن يساهم بأفكار ومدخلات ملموسة في حدث ٢٠٠٥.

وبالنسبة إلى قضايا السلام والأمن والقضايا ذات الصلة في التقرير المرتقب للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، سيكون مستحسنا أن تجري الجمعية العامة مشاورات مفتوحة العضوية يرأسها رئيس الجمعية العامة.

ونود أن نختتم بتشاطر تفاؤلنا وثقتنا بأن الأمم المتحدة ستخرج من حدث ٢٠٠٥ أكثر توحدا وقوة، وتؤكد وتعزز من جديد تصميمنا المشترك على ترجمة رؤية عالم عادل وسلمي إلى حقيقة، حسبما يجسده إعلان الألفية.

السيدة لاوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): يسر وفد بلدي أن يخاطب الجمعية العامة بشأن بنود جدول الأعمال المعروضة علينا اليوم. وقبل الإدلاء ببيان وطني، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان المفصل الذي أدلى به الممثل الدائم لقطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

ستكون سنة ٢٠٠٥، في الواقع، منعطفا حاسما لنا جميعا. فهي لن تخلد الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة فحسب، وإنما ستكون كذلك سنة علينا جميعا أن ننظر فيها إلى الوراء فنقيّم جهودنا والتزاماتنا تجاه تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في إعلان الألفية، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، ونعززها. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي

بالتنظيم حسن التوقيت للجلسة العامة رفيعة المستوى في السنة المقبلة، وهو ما سيوفر لنا جميعا فرصة للنظر في قضايا وثيقة الصلة بمستقبل الأمم المتحدة برمتها. وبعبارة أخرى، ستتيح لنا الجلسة العامة رفيعة المستوى أن نستعرض أعمالنا السابقة، وكذلك أن نتطلع إلى التزاماتنا المستقبلية.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/59/545 الذي يوفر لنا أساسا لطرائق وشكل وتنظيم الجلسة العامة رفيعة المستوى السنة المقبلة.

وبينما وفد بلدي مستعد للانضمام إلى توافق الآراء بشأن تنظيم الاجتماع، يود أن يشدد على أهمية مجموعة متكاملة واحدة من القرارات، كما اقترح تقرير الأمين العام. وسيمكّن ذلك النهج من مناقشة سائر القضايا مع بعضها. ويعتقد وفد بلدي أنه ليس بوسعنا أن نستعرض إعلان الألفية كما ينبغي إلا بالاستناد إلى نهج كلي. ولذلك، فإنه يتطلع إلى دراسة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وكذلك تقرير البروفيسور جيفري ساكس، الذي سوف يقدم بعض التوصيات المفيدة التي سيعلق عليها الأمين العام والتي ستشكل بالفعل أساس مناقشاتنا في الاجتماع الرفيع المستوى.

ويؤمن وفد بلدي بأنه ينبغي أن يتمخض عن هذا الاجتماع إعلان ذو منحى عملي، يمثل أكثر من مجرد وعد، إن أريد له أن يكون مثمرا.

إن وفد بلدي لعلى علم بالصعوبات التي تنطوي عليها العملية التحضيرية لحدث العام المقبل. ووفدي، الذي يود أن يساعد في العملية التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى، يؤكد للسيد بنغ دعمه الكامل له وتعاونه معه ومع مُيَسريه بغية ضمان نجاح الاجتماع.

وفي ما يتعلق بتنفيذ إعلان الألفية، فإن وفد بلدي ممتن للأمين العام على تقريره (A/59/282) الذي يقدم لنا عرضا مستكملا عن هذه العمليات، بتناول ''التهديدات الصعبة'' و ''التهديدات اللينة''، التي لم يكن بعضها متوقعا حين إنشاء الأمم المتحدة.

ومنذ عام ٢٠٠٠، عندما انضم وفد بلدي إلى المجتمع الدولي في التعهد بدعمه إعلان الألفية والتزامه به، وهو يسعى إلى الوفاء بوعده. فعلى جبهة التنمية، يسر تايلند أن تُبلغ الوفاء بالتزاماتها بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، مما أدى إلى تحقيق أغلب الأهداف. ولقد تم تحقيق الأهداف المحددة دوليا بشأن الفقر، والجوع، ونوع الجنس، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا، قبل الوقت المحدد في البرنامج الزمني بست سنوات، نظرا لعزمنا القوي وجهودنا المتواصلة.

كما التزمت تايلند بتحقيق مجموعة من الأهداف أكثر طموحا – أي أهداف زائدة على الأهداف الإنمائية – تتجاوز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وجدير بالذكر في هذا السياق الهدف الزائد على الأهداف الإنمائية للألفية وهو التقليل من نسبة الفقراء إلى أقل من ٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩. كما أن الأهداف الأخرى الزائدة على الأهداف الإنمائية للألفية هي في مجالات التربية والصحة والمساواة بين الجنسين والبيئة. ويتوجه وفد بلدي بالشكر إلى الأمين العام لكونه اعترف بجهودنا في هذا الصدد، كما يتجلى ذلك من تقريره.

وبالنسبة إلى السلام والأمن، قامت تايلند بعدة نشاطات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. فقد أعلنت تايلند، مثلا، عن اتخاذها إجراءات لمواجهة الاتجار، بوصفها أحد برامج عملنا الوطنية. وبخصوص الفساد، صارت تايلند بالفعل من الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد. وفي مجال الإرهاب، عدلت تايلند قوانينها ذات الصلة ليصبح بإمكانها الوفاء بالتزاماتها الدولية، كما تقدم تقاريرها بانتظام إلى لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وبالانتقال إلى مسألة التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، يرى وفد بلدي أن نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة – مثل تلك التي عقدت في مونتيري وجوهانسبرغ والدوحة والحوار المقبل الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية – مهمة لتحقيق إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من درجات النجاح المتفاوتة التي حققتها تلك الأحداث، لديها كلها هدف مشترك، وهو النهوض برخاء الشعوب.

ويجب تنفيذ الإجراءات بعضها مع بعض في مجالات التمويل والتجارة والبيئة حتى يتسنى تحقيق التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، ينبغي تعزيز التنسيق بين أركان التنمية تلك. كما ينبغي أن تحاول المؤسسات المسؤولة عن تلك المسائل بعينها تحسين تنسيقها وتعاونها واتساقها. ومن الضروري القيام بجهود التحسين هذه على المستويين المحلي والدولي.

وفي العام المقبل، ستعقد كذلك اجتماعات تمكّننا من استعراض مسائل مثل التنمية الاجتماعية، والنهوض بالمرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتتطلع تايلند إلى المشاركة بنشاط في تلك الاجتماعات. كما أنها ستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥؛ وإننا نشجع الدول على المشاركة فيه.

وفي الختام، على الرغم من الجهود المبذولة، ما زال هناك الكثير يتعين القيام به بغية تحقيق أهداف إعلان الألفية، الذي جاء فيه أن السلام والأمن والتنمية هي أجزاء في مجموعة واحدة ويجب أن ينظر فيها في آن واحد.

وسيمكّننا الاجتماع الرفيع المستوى من التفكير في الإجراءات التي اتخذناها؛ وتفحّص أهمية واستجابة الأمم المتحدة بغية التصدي للتغييرات التي يشهدها العصر الحديث؛ وإصلاح المؤسسات الموجودة للنهوض بالفعالية والتنسيق؛ والتحضير للاستعراض المقبل، إن اقتضى الحال. ويحدونا أمل قوي في أن تتمخض العملية التحضيرية عن نتيجة ذات منحى عملي، يتم اعتمادها في الجلسة العامة الرفيعة المستوى.

السيدة هول (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): تتطلع الولايات المتحدة إلى إجراء استعراض واسع لإعلان الألفية، بما في ذلك إجراء مناقشة بشأن منظومة الأمم المتحدة نفسها، في عام ٢٠٠٥. وينبغي أن يكون الحدث الرئيسي لعام ٢٠٠٥ فرصة لتحسين جدول أعمال الأمم المتحدة وجعل نشاطاتها أكثر صلة بالموضوع.

ونرحب بالتركيز على ما قامت به الدول الأعضاء لتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة. كما نرحب بمناقشة ما تم القيام به لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك التي جاءت في إعلان الألفية.

لقد اعترف قادة العالم في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي انعقد في مونتيري، المكسيك، عام ٢٠٠٢، بأنه يجب إيجاد الموارد الإنمائية الرئيسية في البلدان النامية: من رؤوس الأموال المحلية والاستثمار الأجنبي والتجارة. وفي ذلك الصدد، أكد تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية على الدور الحاسم الذي يقوم به القطاع الخاص في

النهوض بالنمو الاقتصادي وخفض مستوى الفقر. ويبيّن لنا مؤتمر مونتيري كيف نحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولهذا السبب، أعربنا عن تفضيل تضمين الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية كعنصر جوهري في الحدث الرئيسي.

وبخصوص النتائج، تفضل الولايات المتحدة أن يكون هناك بيان للرئيس عوضا عن النتائج التي تتأتى عن طريق التفاوض. ولقد اتفقنا كلنا على أن هذا الاجتماع لن يكون بشأن إعادة التفاوض بشأن الالتزامات. فهو فرصة لتقييم التقدم المحرز.

وينبغي أن نستخدم حدث ٢٠٠٥ لنرى أين تحقق البلدان النتائج، بدعم من الشركاء الإنمائيين، عن طريق تحسين سيادة القانون والزيادة في الشفافية والمساءلة على المستويين الحكوميين المحلي والوطني، وتحسين مناخ النمو وتنفيذ المشاريع والاستثمار في شعوبها بحكمة.

كما يوفر حدث ٢٠٠٥ فرصة لتحسين الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة وجعلها أكثر فعالية بإعطاء الأولوية والاستخدام الرشيد للموارد. وإننا نراها فرصة لنجعل مداولاتنا الحكومية الدولية أكثر استجابة للمسائل الملحّة في عصرنا، عوضا عن الاقتصار على جداول أعمال الماضي.

وأخيرا، في عام ٢٠٠٥، يمكننا أن نعيد التأكيد على أهمية السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بوصفها أساس الاستقرار داخل الدول وفي ما بينها، وتوسيع نطاق الرخاء حول العالم. وبينما نحضّر لحدث ٢٠٠٥، من الضروري أن نتساءل كيف يمكن أن يكون للأمم المتحدة صوت أكثر فعالية في خدمة تلك المبادئ نفسها التي أُسست عليها المنظمة.

السيد تورو جيميمز (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تتفق جمهورية فترويلا البوليفارية اتفاقا تاما مع البيان الذي أدلت به قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل البرازيل بالنيابة عن مجموعة ريو. ومع ذلك، نود أن نضيف بعض الآراء بشأن الموضوع المهم عرضه الأمين العام على الجمعية في تقريريه الواردين في الوثيقتين A/59/282 و A/59/545.

وترحب جمهورية فترويلا البوليفارية حكومة وشعبا بالمبادرة الرامية إلى عقد اجتماع خاص بشأن نتائج مؤتمر قمة الألفية. ونتعهد تماما بتقديم دعمنا لضمان أن يساعد ذلك الحدث حقا على تعزيز الأمم المتحدة وجعل المنظمة أداة فعالة في السعي المتواصل إلى تحقيق العدالة والسلام والكرامة والحياة لجميع سكان العالم.

ومع ذلك، نذكر بأن الرئيس هيوغو شافيز فرياس أشار في بيانه الذي أدلى به في مؤتمر قمة الألفية أن العقد الماضي قد شهد العديد من مؤتمرات القمة التي حضرها رؤساء الدول والحكومات، بينما كانت معظم الشعوب تئن وهي تنتقل من هوة إلى أخرى.

وظلت حكومة جمهورية فترويلا البوليفارية، مثلما أبلغنا مختلف لجان الجمعية العامة، تصوغ وتنفذ مجموعة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية وفاء بالتزاماتها التي قطعتها في مؤتمر قمة الألفية. وقد نفذ ذلك الجهد على الرغم من العوائق العديدة التي وضعها في طريق البلد أصحاب المصالح الكبرى، سواء كانت داخلية أو أجنبية، بما في ذلك الدول والشركات المتعددة الجنسيات التي تتراوح أعمالها من محاولة فرض ديكتاتورية علينا – ضد مد التاريخ – بغية سرقة نفطنا، إلى آخر أعمال الإرهاب التي اقترفت في الأسبوع الماضي، إهدار الحياة الكريمة والمنتجة للمدعي العام دانيلو أندرسون، الذي كان مسؤولا عن التحقيق في أعمال التخريب الخطيرة ضد الجمهورية ومؤسساتها.

وعلى الصعيد الوطني، فإن الإدارة العامة للتخطيط القصير الأمد في وزارة التخطيط والتنمية ظلت طوال العام الماضي تنفذ الأنشطة الهادفة إلى مراقبة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد شكلت الوزارات الاجتماعية فريقا من المسؤولين من جميع الوزارات لإعداد تقرير بشأن التقدم والإنجازات والتحديات المتعلقة بالتزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقع التقرير في جزأين. يتناول الجزء الأول الحالة فيما يتعلق بالأهداف وأعده استشاريون متعاقدون مع برنامج الأمم المتحدة القطري لفترويلا وأقره فريق فني يتكون من مسؤولين من الوزارات ذات الخبرة في المجال. وحتى الآن فقد أعد الفريق ١٣ تقريرا بشأن الفقر والجوع وعمالة الشباب والتعليم الأساسي والأمور المتعلقة بالمرأة وحياة الأطفال ووفيات الأمهات والإيدز والأوبئة واستدامة البيئة والمياه والطب والتكنولوجيات الجديدة. وهناك تقرير آخر في المرحلة الأخيرة لإعداده يتعلق بالتحديات السياسية.

وأعرب العديد من المشاركين في مؤتمر قمة الألفية عن عدم رضائهم عن عمل البلدان الصناعية، أو عدم عملها، في سبيل الوفاء باحتياجات الشعوب بغية القضاء على الفقر والحد من التفاوت المتزايد بين البلدان الغنية والفقيرة، الذي يشكل أثقل عبء على معظم سكان العالم الذين يزداد تهميشهم ويأسهم ويُكتب عليهم – في أفضل الأحوال – مجرد العيش على الكفاف.

ونود أن نؤكد مجددا موقف رئيسنا بشأن هذه المناسبة. إن الحدث الذي نخطط له في عام ٢٠٠٥ ينبغي أن يوفر مسرحا لنشر الحقيقة على الشعوب وإخبارها بأن المشاكل ليست مختلف الأنشطة الإرهابية أو الحروب الأهلية أو الصراعات فيما بين الدول. إن المشكلة الأساسية هي الطابع الجماعي والعالمي للتهميش والفقر المدمرين اللذين يجب مواجهتهما يوميا في حالة تزداد حدة. ويتعين علينا أن نسد الفجوة الواسعة التي تفصل بين الوعود وما يحدث فعلا وأن نتخلى عن معسول الكلام ذي الوجهين والفارغ من كل حقيقة. وبدلا عن ذلك يجب أن نطالب بالعدالة التي يمكن أن تجلب المساواة لشعوب العالم.

وقد طرحت أيضا تساؤلات حول الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملها أو عدم قدرتها على العمل. ويشير تقرير الأمين العام (A/59/282) إلى الطفرة في الطلب على عمليات الأمم المتحدة للسلام. وتفسر الحالة بأنها إشارة طيبة إلى وجود فرص جديدة للمجتمع الدولي لكي يساعد على تحقيق تسوية سلمية للصراعات. وتتطلب تلك الحالة تحليلا شاملا من جانب المنظمة. وعلى الرغم من أن تلك الملاحظة جزء من الحقيقة، فمن الحقيقي أيضا أننا يجب علينا أن نحل المشاكل التي تشكل جذور الصراعات، والتي تشمل المصالح الكبرى المرتبطة بتصنيع الأسلحة وما يجب أن تفرضه من جزاءات على الشركات التي تصنع الأسلحة بنفس الحماس التي تفرض فيه الجزاءات الأحادية والمتعددة الأطراف على الشعوب.

ويبدو أن الأمم المتحدة مخنوقة وأصبحت عديمة الفائدة في الحروب بعدم اتخاذها أي إجراء ضد البلدان التي تتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا تلقي بالا لرأي المجتمع الدولي.

ويُستخدم مجلس الأمن في قرارات تفتقر إلى الشفافية وتستند إلى حجج واهية وعادة تتخطى وظائف المجلس لتنفيذ تدخلات يبدو أنها مريبة. ويجب أن تتكلم الأمم المتحدة بصوت واحد وإرادة واحدة وأن تحدد صراحة جميع من ينتهكون القانون الدولي. إن الكرامة والحياة على نفس القدر من الأهمية لأهل دارفور مثلما هي لأهل الفلوجة في العراق أو أهل هايتي. ومع ذلك فترسل رسالة مختلفة. وعلى نفس القدر من الأهمية أن ندين أعمال سوء المعاملة التي ترتكبها

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مثل سوء معاملة المساجين في غوانتنامو والعراق. وإن تمويل الإرهاب جدير بالإدانة مثل تمويل المنظمات غير الحكومية لتنفيذ أنشطة يدعى أنها باسم الديمقراطية ضد الحكومات المنتخبة شرعيا من قبيل ما يحدث في بلدنا وذلك انتهاكا للقانون الوطني والدولي. إن الإدعاء بالعمل باسم الديمقراطية بينما نحاول خلع أو اختطاف رئيس منتخب شرعيا يساوي في فظاعته الاستخدام الخاطئ لصكوك الأمم المتحدة لإضفاء الصبغة الشرعية على حكومة فرضت بالقوة ضد الإرادة الحرة لشعبها.

إن الأمور المتعلقة بالسلام والأمن يجب أن تعالج في إطار حق الشعوب في تقرير المصير وحقوق العمال المهاجرين وحقوق اللاجئين. ويجب أن يكون لدينا معيار واضح لتعزيز السلام في جميع أنحاء العالم وأن نتعامل بحسم مع أدق الحالات التي تواجه السلام في العالم: المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية.

ويجب أن ننظر في تحويل مجلس الأمن تحويلا شاملا بما يتفق والمبادئ التي ضمنها إلغاء حق النقض، وعدم استناد الإصلاح على صفقات مريبة تضمن بقاء كل شيء على ما هو عليه على الرغم من أنه يبدو وهو في حالة تغير.

إن التنمية المستدامة للشعوب لا يمكن فصلها عن تمويل الأهداف الإنمائية للألفية ويجب أن يهدف التمويل الدولي بدون شروط وبصورة كبيرة إلى خدمة من يحتاجون إليه في التنمية. إن اتباع سياسة حقيقية لإلغاء الديون هو المحك الرئيسي للتغيير. ويمكن أن تساعد المصادر الابتكارية للتمويل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن مسألة التنمية مشكلة لا تتعلق بالأمن الوطني فحسب؛ إنها المسألة الجوهرية الأكثر وضوحا من مسائل السلام والأمن الدوليين.

يرى بلدنا أنه ينبغي عدم استبعاد أي شيء في تناول قضايا متعلقة بمؤتمر قمة الألفية. وفي الحقيقة أنه يجب علينا أن نمنع حجب ونسيان الأسباب الجذرية للمشاكل في مناقشات عقيمة. إن الحدث الذي ننتظره السنة القادمة لا يمكن أن يصبح محفلا نحاول فيه اقناع البلدان النامية بفوائد العولمة – وكأنها علبة للإسعاف الأولي في حالة الطوارئ – بينما لم تؤد إلا إلى مزيد من الجوع والحاجة وهي أيضا ليست موردا للبقاء في عالم غير منصف وظالم وتمييزي. ولا يمكننا أن نسمح لنتيجة اجتماعنا الرفيع المستوى بأن يصبح مجرد رزمة خيرية للذين يجري إقصاؤهم عن فوائد الثروة التي ينتجها – كما نعي وعيا تاما – جميع الذين يقومون بالعمل.

السيد رمضان (لبنان) (تكلم بالانكليزية): في البداية اسمحوا لي بشكر الأمين العام على تقاريره في إطار البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال.

يؤيد وفد لبنان البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد تعهد زعماؤنا في مؤتمر قمة الألفية ببذل كل الجهود لتخليص إخواننا في البشرية من الرجال والنساء والأطفال من الظروف المذلة المتنافية مع الكرامة الإنسانية، ظروف الفقر المدقع، والتزموا بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة. وبعد القيام بهذه التعهدات بأربع سنوات – وكما يومئ الأمين العام – ثمة حاجة إلى التقدم الكبير إذا أريد تحقيق أهداف ٢٠٠٥.

يسعى لبنان، شأنه شأن بلدان نامية أخرى، إلى الوفاء بالتزاماته بإعادة تخصيص وتعبئة الموارد، وبإصلاح المؤسسات وباعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية ملكيتها وطنية تنهض بالنمو الاقتصادي بينما تعزز المؤسسات الديمقراطية والحكم السليم. وهذه الجهود المخلصة من جانب

البلدان النامية لن تكفي في مسعى تحقيق أهداف التنمية ما لم يقابلها التزام مساو من جانب البلدان المتقدمة النمو.

يجب أن تصبح الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية ملموسة. وعلى الرغم من ترحيبنا بالزيادة التي حصلت في مستويات تلك المساعدة نعتقد أن الوقت حان للتحرك من النهج القائم على الزيادة التدريجية في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نهج قائم على الهدف. الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى السوق والقيام بجولة تجارية جديدة ذات توجه إنمائي، بالإضافة إلى قدر أكبر من الإعفاء من الديون، لا تقل أهمية.

تحقيق التنمية هو، في المقام الأول، مسؤولية الدول المعنية، ولكن الالتزام بالشراكة – التي شكلت نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبيرة للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتعلقة بهما – أوجد هذا الطراز من المسؤولية المتشاطرة. وفي هذا السياق فإن معالجة التهديدات التي تبتلي بها البشرية جمعاء في عالم تزداد فيه العولمة قوة، مثل تهديدات للسلم والأمن وتهديدي الفقر والجوع، هي المسؤولية الجماعية الواقعة على كاهل المجتمع الدولي.

إن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبيرة للأمم المتحدة ومتابعة نتيجة مؤتمر قمة الألفية ينبغي أن تحافظ على الهويات المميزة لهذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة، متوخية التماسك المواضيعي.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ سنلتقي هنا لتقييم مدى ما حققناه وما لم نحققه في تنفيذ إعلان الألفية وفي متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبيرة للأمم المتحدة بقصد اتخاذ التدابير الضرورية واتخاذ المقررات الجريئة – كما يشير الأمين العام إلى ذلك – لتحقيق أهدافنا الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف التنموية للألفية.

يحتاج حدث ذو فرص هائلة وتركيز كبير على مسائل التنمية إلى الإعداد السليم ليحقق نتيجة يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات بين الحكومات في إطار عملية شاملة وشفافة. ينبغي لهذه النتيجة أن تأخذ في الحسبان التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في آذار/مارس ٢٠٠٥، فضلا عن تقرير مشروع الألفية ونتيجة الحوار العالي المستوى المعني بالتمويل والتنمية في ٢٠٠٥. وستتيح النتيجة أيضا فرصة لإعادة التأكيد على جميع الالتزامات المقطوعة، وجميع الاتفاقات المبرمة ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتعلقة بهما.

السلام والتنمية يعزز بعضهما بعضا ويترابط بعضهما مع بعض، وتعيق الصراعات المسلحة الجهود الرامية إلى استئصال الفقر والجوع لدى شعوب العالم النامي. وإقامة الأمن والتخلص من كل أنواع الصراع من شأنهما أن يفضيا إلى التنمية. وننتظر بتوقع تقرير الفريق العالي المستوى للتهديدات والتحديات والتغيير، الرامي إلى إيجاد إمكانيات لتعزيز الأمن الجماعي الذي هو حجر الزاوية في التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة ميغليور (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكر الرئيس بينغ وسائر أفراد المكتب، ليس لتسهيل هذه المتابعة لالتزام كل واحد بالأهداف المتفق عليها دوليا المعتمدة في مؤتمر قمة الألفية فقط ولكن أيضا لتوفير مكان يمكن فيه تعزيز الإرادة السياسية التي تمس الحاجة إليها للوفاء بذلك الالتزام.

دعوني أيضا أحيي البلدان التي قدمت فعلا تقارير الأداء التي تعكس سياساتها وبرامجها الوطنية والعالمية فيما يتعلق بالحد من الفقر، شاهدة بذلك على مساءلتها

وشفافيتها. هذه السياسات، المتمشية مع خارطة الطريق المحددة الهدف، تطمئن على أن أهداف ٢٠١٥ لن تبقى مجرد قائمة أمنيات.

ومن المشجع أن نسمع من الوفود عن التزامها بالتنمية ذات الوجه الإنساني. وفي الواقع أنه بإقامة روابط بين حقوق الإنسان والتنمية وبالإقرار بالحريات الأساسية والمساواة أمام القانون سنقضي على صراعات عنيفة كثيرة تهدد الآمال في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

لقد حقق التقدم بإدراك أهداف التنمية للألفية في بلدان كانت قادرة على إحراز نجاح في النمو، مما مكنها من أن تدفع هي أنفسها التكلفة الاقتصادية لتحقيق الأهداف التنموية للألفية. وبعد أن قلنا ذلك نقول إن المعونة الاقتصادية النادرة والظروف الاقتصادية الدولية الراهنة لم تسمح لأشد البلدان فقرا بأن تحقق أكثر الأهداف أهمية في مجالات التعليم والصحة والوصول إلى المياه والتصحاح.

في العام الماضي بلغت المعونة الرسمية الكلية ٦٨,٥ بليون دولار، شكلت ربع واحد في المائة من الدخل الوطني الإجمالي للبلدان المانحة، وذلك أقل كثيرا من هدف المعونة المتفق عليه منذ وقت طويل والبالغ ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني. وفي الحقيقة فإن قدرا كبيرا من المعونة المقدمة فعلا لا يستهدف الحاجات الأساسية لأشد البلدان فقرا. إن قدرة أشد البلدان فقرا – الكائنة في معظم الحالات في أفريقيا – على الحصول على الدخل من التصدير والريع الحكومي تتضاءل حيال المعونات التصديرية للبلدان الغنية والجمارك المفروضة على الصادرات الأفريقية، وهي الجمارك التي هي أحيانا أكثر عشرة أضعاف من الجمارك المفروضة على البضائع المتجر بها داخل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي.

وبالتالي فإن نجاح الجهود العالمية صوب السلام والتنمية – مما يؤكده الهدف ٨ – له علاقة متبادلة حتما مع رؤية دقيقة لدور الأمم المتحدة وفي نهاية المطاف لمسؤوليات الحكومات.

تنجز الأمم المتحدة جزءا هاما من رسالتها حينما توفر التأييد والدعم الحفاز للبلدان، مما يمكنها من الوفاء على نحو أفضل بالالتزامات التي التزمت بها في المحافل الدولية. وفي نفس الوقت يبدو من الواضح أن للبلدان المتقدمة النمو دورا رئيسيا في تمكين أشد البلدان فقرا من بلوغ الأهداف التنموية للألفية. وإذا أريد تحقيق ذلك على النحو السليم يتعين على الزعماء الوطنيين أن يعيدوا تفسير فكرة السيادة، واضعين نصب عيونهم مسؤولية عالمية جديدة. وبذلك تشمل السيادة مفهوم وجوب المشاركة التامة دائما من جانب البلدان النامية في اتخاذ مقررات يتعلق كل منها بمشاريع تخص إقليم كل منهم.

وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع من الأمم المتحدة أن تقوم بقيادة مستنيرة. وسيتكون ذلك من إقامة التعاون الوثيق، وتقليل أثر المنافسات والتنافسات غير المنتجة بين الوكالات، وبدلا من ذلك تغيير محور التركيز إلى الأهداف المتشاطرة.

ثمة دور هام آخر للأمم المتحدة، وهو المساعدة على ضمان نشر الأفكار الجديدة الهامة بدلا من وضعها جانبا. إن القيادة القوية داخل الأمم المتحدة يجب أن تعني أيضا اتخاذ خطوات لجعل الحكم الوطني والدولي أكثر اتساقا. وبعبارة أخرى، الحكم الوطني السليم يجب أن يسانده ويؤيده الحكم الدولي السليم.

إن اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العالية المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ينبغي أن تواصل العمل صوب التنسيق المتزايد من أجل أشد

البلدان فقرا. ويجب ألا تعتبر نتائج هذا التعاون ممارسة فكرية ولكن التزاما حقيقيا لا يمكن عكسه.

حينما وقّعت ١٧١ حكومة من الشمال والجنوب على إعلان الألفية للأمم المتحدة في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ شاع شعور بالإلحاح في الجو. وأيد الكرسي الرسولي هذه الأهداف من ناحية التحدي اليوبيلي. وبعد ذلك أبقي على قوة الدفع على نطاق عالمي عن طريق العلامات القياسية والمواعيد النهائية والحملات والأهداف المحددة والتعهدات المقدمة في سلسلة من المؤتمرات المتتالية. وسيستعرض الأداء في السنة القادمة لدراسة كيفية سير التعهدات صوب تحقيق الأهداف. ومع ذلك فإن مؤتمرات القمة هذه لن تنهض بقضية السلام إلا إذا تم حقا الوفاء بالالتزامات المقطوعة خلالها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أعطي الكلمة الآن لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد سيرجيو بييز.

السيد بييز (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإسبانية): إن إعلان الألفية للأمم المتحدة معلم هام في تطور النظام الدولي. وكل الأطراف، بما في ذلك البرلمانات، ملتزمة به. والإعلان، الذي وقّع عليه رؤساء الدول والحكومات في ٢٠٠٠، يدعو بجلاء إلى جملة أمور، منها التعاون الأقوى مع البرلمانات عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي. لقد اعتمد على وجه الدقة بعد يومين من اختتام المؤتمر العالمي الأول لرؤساء البرلمانات الذي عقد في قاعة الجمعية هذه. وفي ذلك الحدث التزمت البرلمانات بالبحث عن دور أكبر في المفاوضات الدولية والتزمت بالعمل من أجل إقامة نظام دولي أقوى تكون الأمم المتحدة في صميمه.

ومنذ ذلك الوقت خطت البرلمانات خطوات شاسعة في التحقيق التدريجي للأهداف التنموية للألفية. وقام الاتحاد البرلماني الدولي تحديدا بتقييم نطاق وطبيعة هذه المشاركة عن طريق إجراء مشاورات شاملة مع ممثلي الرأي العام العالمي.

ونود أن نؤكد على أن معظم البرلمانات – في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء – لديها تجارب مهمة وفريدة تشاطرها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فيما يتعلق بتحقيق أهدافنا المشتركة. وبوصفي رئيسا للاتحاد البرلماني الدولي أعتقد بأن للبرلمانات والبرلمانيين دورا حاسما في توخي تحقيق هذه الأهداف. يجب عليها أن تركز اهتمامها على هذه الأهداف وأن توعي ناخبيها بأهميتها وأن تعمل لبناء توافق في الآراء بين برلمانات أخرى على الأهمية الحيوية لتحقيق هذه الأهداف من أجل مستقبل البشرية.

الآن تكمن الأهداف التنموية للألفية في أساس قدر كبير من العمل الذي يجري القيام به في البرلمانات. وكثير من الهيئات التشريعية في البلدان المتقدمة النمو قد أدمجتها بشكل واضح في أعمالها واعتمدت استراتيجيات وسياسات إنمائية تتعلق بها مباشرة. وشاركت البرلمانات في البلدان النامية إلى درجات مختلفة في وضع استراتيجيات إنمائية وطنية. وعملت لتحقيق بعض الأهداف، وخصوصا الأهداف المتعلقة ببناء القدرة في مجال الصحة العامة العالمية، وبمنع ومكافحة الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة/الإيدز والمتزامنة التنفسية الحادة الخطيرة (سارس) وبالقضايا الجنسانية التي عموما تحظى بالأولوية في جداول الأعمال التشريعية. بيد أنه يمكن إحراز التقدم من ناحية تحقيق تفاعل فعال ومتكامل مع المنظمات الدولية المعنية. ومن شأن ذلك التفاعل أن يشكل طريقة أكثر نشاطا وتنسيقا من طرق العمل.

إن جميع الأهداف التنموية للألفية ذات أهمية لدى الاتحاد البرلماني الدولي. في مشاوراتنا الجارية مع البرلمانات

يجري تبليغنا بالتدابير التي اتخذها البرلمانات لزيادة وعي المواطنين بتحقيق الأهداف التنموية للألفية وانخراطهم في ذلك، والاستجابات غنية بالأمثلة الملموسة. يجري استعمال أكثر انتظاما للتوسع في مد اليد والأنشطة الإعلامية الموجهة صوب الناخبين وجلسات الاستماع العلنية التي تعقدها لجان وتجري فيها استشارة الزعماء الاجتماعيين والعماليين. والأمر الأهم هو أنه يوضع تشريع لتنفيذ السياسات العامة ذات الصلة.

ينخرط الاتحاد البرلماني الدولي انخراطا عميقا جدا في بعض المسائل الحيوية، من قبيل الإنصاف بين الجنسين ومنع الصراع وحله السلمي عن طريق الحوار، وخصوصا إنشاء شراكة عالمية للتنمية.

اسمحوا لي بأن أذكر بإيجاز أمثلة حاسمة قليلة. في فرنسا يشير على نحو مكثف التقرير البرلماني عن ميزانية ٢٠٠٥ إلى الأهداف التنموية للألفية في ذكر أساسه ومقترحاته. والبرلمان السويدي، من جانبه، تبنى سياسة إنمائية عالمية جديدة شاملة تتمشى مع الأهداف التنموية للألفية في مجالات التجارة والزراعة والبيئة والأمن والهجرة. ويؤدي البرلمانان الياباني والتشيكي دورين فاعلين في تشكيل ورصد المساعدة الإنمائية الدولية التي يقدمها بلداهما.

هذه الأمثلة ليست موجودة فقط في البلدان ذات الاقتصادات القوية والموطدة. في جنوب أفريقيا وإندونيسيا ومالي وبوتان وجزر سليمان وسري لانكا تشكل مراقبة السياسات الإنمائية الوطنية ورصد المعونة الخارجية من هيئات متعددة الأطراف وظيفة برلمانية أساسية.

وأخيرا، لعل المفاوضات التجارية الدولية فئة قائمة بذاتها، بالنظر إلى أنها تحظى بالاهتمام العالمي تقريبا من البرلمانات. تبذل مؤسسات تمثيلية كثيرة جهودا خاصة لرصد تنفيذ معاهدات التجارة الحرة وللتأثير فيه. هذا هو مجال محدد نفذ فيه الاتحاد البرلماني الدولي خلال السنوات الست الماضية برنامج متابعة متضافرة بشأن المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية. واستعملت البرلمانات الوطنية ذلك استعمالا ذا مغزى، بالنظر إلى أنه أتاح فرصة لتطوير التخصص والخبرة لعدد كبير من المشرعين.

وأعضاء الهيئات التشريعية هم أساسا سياسيون؛ وتبعا لذلك فإن اهتمامهم ينصب على العمل. ولهذا السبب، بدلا من الإدلاء بالخطب الرنانة ومجرد التعبير عن حسن النية، أردنا إبلاغ الجمعية العامة بالأعمال الملموسة التي نفذت والتقدم الحقيقي الذي تحقق. ويتعين علينا زيادة جهودنا والعمل بمزيد من الإلحاح للوفاء بالتزاماتنا، التي يبدو أننا ما زلنا نتباطأ في تنفيذها في ذلك الصدد. وفي مؤتمر قمة الألفية، التزم رؤساء البرلمانات بالعمل في تضامن مع الأمم المتحدة لإنشاء نظام دولي أقوى. وسيعقد الاتحاد البرلماني الدولي مؤتمره العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات، هنا في المقر، قبل يومين من انعقاد مؤتمر القمة الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وسيدرس المؤتمر التقدم الذي أحرزته البرلمانات وتوقعات كلتا المنظمتين في سياق جهودهما المشتركة لتكوين رؤية شاملة لحالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وسيمكننا ذلك من أن نقيم، بطريقة أشمل، الدور المتنامي الذي تضطلع به البرلمانات على الصعيد الدولي وفي عملنا المشترك مع الأمم المتحدة.

اليوم، نؤكد مجددا، في هذا المحفل العالمي، التزامنا القوي بالاضطلاع بأعمال ملموسة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وترتبط الأهداف ارتباطا لا ينفصم بالسلام العالمي المستقر الدائم، الذي يعد أولوية إستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي وللبرلمانات الأعضاء فيه. ولبلوغ تلك الغاية، سنواصل العمل دون كلل لتحقيق تلك الأهداف، المرتبطة بشكل وثيق بالروح الإنسانية والتضامن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار ٢/٤٩ المتخذ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد غسبدينوف (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): نرى أن هذه المناقشة تكتسي أهمية خاصة. وهي من بعض الوجوه، تمهيد للمناقشات الهامة التي ستعقد في الجمعية العامة عام ٢٠٠٥. ويمكن النظر إليها باعتبار أنها تضع التوجيهات والمبادئ لأعضاء المجتمع الدولي والدول الأعضاء. وتكتسي أهمية خاصة للدول الأعضاء المتفانية في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. ولكنها تفيد في تذكير جميع الدول بمسؤوليتها أمام مواطنيها عن الطرق التي تدار بها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وينطبق ذلك على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ونعتقد أن من الخطأ النظر إلى إعلان الألفية باعتبار أنه يتصل بصورة خالصة باحتياجات البلدان النامية. فمواطن الضعف التي يعالجها تعاني منها جميع البلدان، دونما استثناء، وإن كان بطرق مختلفة في أغلب الأحيان. وقد وردت تلك النقطة في العديد من البيانات الهامة التي أدلى بها الأمين العام وزملاؤه مؤخرا، بما في ذلك ملاحظاته التي أدلى بها في المناسبة المتعلقة بالعولمة العادلة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وفي نفس اليوم في اجتماع قادة العالم بشأن العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، برعاية رئيس جمهورية البرازيل. وتشكل تلك النقطة أيضا عاملا هاما في الوثيقة الرئيسية التي يجري النظر فيها في إطار هذا البند.

لذلك سررنا بأن نرى أن جزءا كبيرا من الوثيقة قد كرس لتحليل الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أننا شعرنا بخيبة الأمل لأن فحوى الوثيقة عالجت ما ينبغي أن يكون عليه تركيز الحكومات والمنظمات الدولية. وليس هناك تقدير يذكر للمساهمات المتزامنة التي تدعو الحاجة إلى تقديمها من جانب المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، لا توجد إشارة إلى شراكات غير الشراكات الحكومية في الفقرات المتعلقة بالهدف ٦ بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والملاريا وغيرهما من الأمراض. كما لا توجد إشارة الى قضايا مثل وصمة العار والتمييز التي غالبا ما تصاحب الإصابة بالإيدز.

ويحدونا الأمل في أن تتيح المناقشات المستقبلية بشأن إعلان الألفية المزيد من المناقشة. ونأمل أن تتمحور المداولة حول المساهمة الهامة التي سيتعين طلبها والحصول عليها من المجتمع المدني، والمتطوعين والمجتمعات المحلية قاطبة. وهذا ضروري إذا ما أردنا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويحدونا الأمل أيضا في أن تراعي الدراسات المستقبلية لإعلان الألفية أن الإعلان يتصل بكل مواطن الضعف، بدلا من النظر إليه في سياق المساعدة الإنمائية فحسب.

ولذلك السبب، شعرنا بخيبة الأمل لأن نرى أن قسم الوثيقة الذي يتناول الحاجة إلى توفير الحماية للضعفاء يميل بدرجة شديدة جدا إلى معالجة مواطن الضعف التي تسببها حالات الطوارئ. ومما لا شك فيه أن حالات الطوارئ تزيد شدة الضعف زيادة كبيرة. ولكن يصح القول أيضا إن الضعف موجود أيضا في حالات أخرى وفي البلدان المتقدمة النمو. وهذا غالبا ما يفضي إلى ما يمكن أن يسمى ”الضعف المنسي“. وإحدى النقاط التي سنتناولها في مناقشات أخرى تتعلق بضرورة أن تقوم الحكومات والمنظمات الدولية كمنظمتنا بمعالجة جميع أشكال الضعف.

وتعتبر جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الأعضاء في منظمتنا حشد طاقات الإنسانية لحماية الضعفاء في كل البلدان من أولوياتها الأساسية، بدءا، بالطبع، ببلدانها

هي. ونرى أن مهمات الحكومات متشابهة جدا في كل بلد، ولهذا نشدد على تطبيق إعلان الألفية في كل مكان. ولذلك السبب أيضا نؤيد بشدة الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام لقادة العالم في اجتماع العمل لمكافحة الجوع والفقر. ونرى بوضوح أنه ما لم يطبق إعلان الألفية على نطاق العالم، سيكون هناك خطر جسيم من أن الطبقات الدنيا في العالم، التي تكلم عنها، ستصبح تحديا كبيرا لسلام العالم وازدهاره واستقراره.

لقد تطرق وفدي إلى جوانب مختلفة لهذا التحدي في مناقشاتنا حول بنود أخرى خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وإن هدفنا في إطار هذا البند الخاص هو إظهار الاحترام الذي يكنه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لإعلان الألفية وتصميمنا على العمل مع المجتمع الدولي للمساعدة في بلوغ الأهداف. إن الأهداف الإنمائية للألفية تتجاوب مع استراتيجيتنا للفترة حتى عام ٢٠١٠، التي اعتمدناها عام ١٩٩٩. وإن برامجنا تعكس ذلك التجاوب، ونتطلع إلى العمل مع الأمين العام وفريقه والشركاء الآخرين في الوكالات المتخصصة للمساعدة في بلوغ الأهداف. وهذا هو بالضبط محور ندائنا لعام ٢٠٠٥ الذي وجهناه هذا الصباح من جنيف.

ونتطلع إلى تبادل الخبرات مع الآخرين الذين يعملون بتفان في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أن خبرتنا والعمل الذي تنجزه قاعدتنا التي تغطي كل أنحاء العالم – وتضم ٩٧ مليون متطوع وعضو في الصليب الأحمر والهلال الأحمر – نحو أهداف مشابهة يعطيان لنا نظرة مباشرة على مواطن الضعف التي يعالجها الإعلان. وإننا نتقاسم منافع تلك الخبرات عبر علاقتنا الخاصة مع العناصر الأخرى لأسرة الأمم المتحدة، وسنواصل فعل ذلك.

ويحدونا الأمل في أن تعترف الحكومات أيضا بأهمية إقامة علاقات مماثلة مع شركائها المساعدين – جمعياتها الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. فبدون هذه العلاقات، وبدون ما يمكن أن يوفره أعضاؤنا من الوصول إلى الضعفاء على مدى بعيد، سيكون من الصعب على الجميع أن يبلغوا عن تحقيق تقدم كبير عند بدء الاستعراض.

وإننا ندعو أيضا كل الحكومات إلى أن تبني، عن طريق اتخاذ تدابير عملية، على الالتزامات التي قطعتها عندما شاركتنا في اعتماد جدول أعمال العمل الإنساني في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود في جنيف في كانون الأول/ديسمبر العام الماضي. وأحد تلك الالتزامات، الذي يتصل اتصالا وثيقا بأهداف إعلان الألفية، ينطوي على بناء وتعزيز قدرة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتلك المهمة، مصحوبة ببرامج تكفل الحكم الصالح والخضوع للمساءلة في جميع جوانب إدارة البلد، ستقدم خدمة كبيرة لحفظ كرامة الإنسان ومساندة تحقيق أهداف الإعلان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/59/L.30)، والمعنون ”تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي“، بصيغته المنقحة شفويا. وقبل الشروع في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، أود أن أعلن أنه بعد عرض المشروع، انضم البلدان التاليان إلى مقدميه: مدغشقر ونيكاراغوا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار (A/59/L.30) بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار *(A/59/L.30)* بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٥٩/٢٧).

وبهذا تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.